نبذة عن السوق

نحو اقتصاد رقمي متكامل

لمحة عامة عن اقتصاد المملكة

خلال عام 2024م، حافظت المملكة العربية السعودية على أدائها الاقتصادي القوي، متجليا في نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي بحوالي 2.8% على أساس سنوي بحلول الربع الثالث[1]. واستند هذا النمو إلى الإصلاحات الهيكلية المستمرة ضمن رؤية المملكة 2030، والتي تهدف إلى تقليل الاعتماد على عائدات النفط، وتوسيع القطاع الخاص غير النفطي، وتوفير بيئة أكثر ملاءمة للأعمال. وقد تميزت القطاعات غير النفطية على وجه الخصوص، محققة نموا يقارب 4.3% في الربع الثالث من عام 2024م، مما يعكس تحولا ملحوظا نحو قاعدة اقتصادية أكثر تنوعا. كما عززت المبادرات الاستراتيجية، الواردة في ميزانية وزارة المالية لعام 2024م،[2] الاستثمارات في مجالات حيوية مثل البنية التحتية وتنمية القوى العاملة وبناء القدرات، مما عزز من مرونة الاقتصاد الوطني في مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية[3].

شهدت المشاريع الكبرى مثل "نيوم" ومشروع البحر الأحمر تقدما ملحوظا، حيث قادت مشاريع البنية التحتية، وجذبت في الوقت نفسه استثمارات أجنبية كبيرة تجاوزت 20 مليار دولار أمريكي (75 مليار ﷼) بحلول منتصف العام، مقارنة بنحو 17 مليار دولار (63.7 مليار ﷼) في العام السابق[3]. وبيّن هذا التدفق المتزايد لرؤوس الأموال، إلى جانب المشهد الاقتصادي المتنوع، بروز المملكة كوجهة استثمارية عالمية مهيأة لتحقيق نمو مستدام طويل الأمد. تظهر البيانات أن الإصلاحات الاقتصادية في المملكة، والسياسات المالية الحكيمة، والاستثمارات الاستراتيجية في المشاريع البارزة أثمرت بنتائج ملموسة عام 2024م. حيث عكس التوسع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي والدور المتنامي للقطاعات غير النفطية بنية اقتصادية أكثر مرونة وانفتاحا، قادرة على المنافسة بفاعلية في السوق العالمية.

استثمارات أجنبية كبيرة تجاوزت

20

مليار دولار أمريكي

بحلول منتصف العام

17

مليار دولار أمريكي

في العام السابق.

[1] الهيئة العامة للإحصاء (GASTAT)

[2] وزارة المالية

[3] الأمم المتحدة التجارة والتنمية

مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

بحلول الربع الثالث من عام 2024م، شكلت القطاعات غير النفطية ما يقارب 52% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية[4] ، في ارتفاع واضح مقارنة بحوالي 48% في الفترة نفسها من العام السابق، الأمر الذي يعكس نجاح جهود التنويع بعيدا عن الاعتماد على مشتقات النفط. ورغم استمرار قطاع النفط والغاز كعنصر رئيسي في الاقتصاد، حيث شكّل ما يقارب 30% من الناتج المحلي الإجمالي، ساهمت الإدارة الاستراتيجية ضمن اتفاقيات "أوبك+" في تحقيق استقرار أسعار السوق وضمان تدفقات الإيرادات[5].

شهد قطاع السياحة نموا كبيرا مدفوعا بتحسين إجراءات التأشيرة الإلكترونية والحملات التسويقية الدولية المكثفة، حيث بلغت أعداد السياح الأجانب حوالي 23 مليون زائر بحلول منتصف عام 2024م، بزيادة 20% عن الفترة نفسها من عام 2023م، ما عزز إيرادات قطاعات الضيافة والترفيه والتجزئة[6]. كما ارتفع حجم المعاملات العقارية في الرياض وجدة بنحو 12% على أساس سنوي، مدفوعا بالثقة في مبادرات التنمية الحضرية في المملكة[7]. أمّا قطاع الخدمات المالية فقد نما بنحو 8% بدعم من الإصلاحات التنظيمية للبنك المركزي السعودي، والتي شجعت الابتكار والمنافسة في مجالات البنوك والتأمين وأسواق رأس المال[8].

كما حقق قطاع التصنيع نموا بنحو 6% مدفوعا بتطوير المناطق الصناعية الحديثة والمناطق الاقتصادية الحرة التي جذبت المُصنّعين الأجانب[9]. وتقدم قطاع الزراعة بحوالي 4% بفضل تقنيات الري الدقيق وإدارة التربة وممارسات الزراعة العمودية، مما أسهم في تقليل الاعتماد على الواردات عبر تعزيز القدرات الإنتاجية المحلية[10].

ترسم بيانات القطاعات صورة لاقتصاد سعودي متوازن على نحو متزايد. وتعكس حصة القطاعات غير النفطية، التي تفوق النصف من الناتج المحلي الإجمالي، نجاح استراتيجيات التنويع. إذ أظهرت قطاعات السياحة والعقار والتمويل والتصنيع والزراعة جميعها نموا ملحوظا، مما يبرهن على أن الإصلاحات وسياسات الاستثمار تسهم تدريجيا في توسيع القاعدة الاقتصادية. ويساعد هذا التحول الهيكلي في حماية المملكة من تقلبات أسعار السلع، ويضمن مسار نمو أكثر استقرارا وشمولا.

حيث بلغت أعداد الزوار الدوليين حوالي

23

مليون زائر

بزيادة

20 %

عن الفترة نفسها من عام 2023

كما حقق قطاع التصنيع نموا بنحو

6 %

مدفوعا بتطوير المناطق الصناعية الحديثة والمناطق الاقتصادية الحرة التي استقطبت المصنّعين الأجانب.

[4] تقرير ميزانية KPMG المملكة العربية السعودية 2025

[5] تقرير الالتزام لوزارة الطاقة أوبك +

[6] هيئة السياحة السعودية

[7] JLL

[8] البنك المركزي السعودي

[9] KPMG تحديث القطاع الصناعي السعودي

[10] Mordor Intelligence

التركيز على التقنية والتحول الرقمي

لعب التزام المملكة بالتقنية والتحول الرقمي في عام 2024م دورا محفزا للنمو الاقتصادي في العديد من القطاعات. إذ تم توجيه استثمارات سنوية تتجاوز 5.5 مليار دولار أمريكي (20.6 مليار ﷼) نحو مجالات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والتقنيات المالية والاتصالات المتقدمة[11]، ما عزز من مستويات الاتصال والقدرات الرقمية للتجارة الإلكترونية. وبحلول منتصف العام، حظي أكثر من 90% من السكان بإمكانية الوصول إلى شبكات الجيل الخامس، وهو ما دعم التواصل الرقمي بشكل أكبر ودفع عجلة التجارة الإلكترونية. كما استفاد قطاع التقنية المالية على وجه الخصوص من حاضنات الأعمال والبرامج المُسرّعة التي سمحت بزيادة قدرها 30% في عدد شركات التقنية المالية المرخصة، ما وسّع نطاق الخدمات المالية الرقمية المتاحة للمستهلكين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة [12].

سجلت عائدات التجارة الإلكترونية ارتفاعا بنحو 18% على أساس سنوي، مدعومة ببوابات دفع فعّالة وتوسّع شبكات الخدمات اللوجستية، بالإضافة إلى زيادة ثقة المستهلك في المعاملات عبر الإنترنت.12 وقد أدّت هيئة البيانات والذكاء الاصطناعي السعودية (SDAIA) دورا محوريا في تطوير الأطر الوطنية لحوكمة البيانات ومعايير الأمن السيبراني، مما عزز الثقة في المنصات الرقمية. كما امتدت هذه التطورات التقنية إلى مجالات الرعاية الصحية والخدمات اللوجستية ومدن المستقبل، ولا سيما في مشروع "نيوم"، ما أدى إلى تحسين تقديم الخدمات ورفع كفاءة العمليات.

إن تركيز المملكة على التحول الرقمي في عام 2024م دعم الابتكار السريع وزاد الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية. فمن خلال دمج التقنيات المتقدمة في الصناعات الراسخة والناشئة على حد سواء، تسارعت وتيرة تحول المملكة إلى اقتصاد معرفي يعتمد على التقنية. ويعزز هذا الاندماج الرقمي الشامل الأساس لمزايا تنافسية مستقبلية، بما يتماشى بشكل وثيق مع هدف رؤية المملكة 2030 في بناء نموذج نمو أكثر إبداعا وتنوعا واستدامة.

[11] وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
[12] تقرير البنك المركزي السعودي عن تقدم التقنية المالية

التوافق مع التقدم الوطني

تماشيا مع التطورات الاقتصادية الأوسع في المملكة، لعب البنك دور محوري في تحقيق تطلعات رؤية المملكة 2030. وتتوافق جهودنا الرامية إلى ريادة الحلول المصرفية الرقمية وتعزيز الشمول المالي مع إنجازات المملكة نحو التميز التقني والتنويع الاقتصادي. ومع احتضاننا للمبادرات المنبثقة من رؤية المملكة 2030 وتفعيلها، نواصل التقدم بوعيٍ وهدف، مؤكدين التزامنا بدعم النمو المستدام للمملكة.